

النظام القانوني للعقود الإلكترونية والتجارة الرقمية في
العصر الحديث دراسة مقارنة متعمقة بين التشريعين
المصري والجزائري

المؤلف

د. محمد كمال عرفه الرخاوي

الباحث والمستشار القانوني والمحاضر الدولي في
القانون

الإهداء

إلى روح امي وابي الطاهرة اللهم ارحمهما واغفر لهما
وادخلهم الجنة بدون حساب يارب العالمين

التقديم

شهد العقدان الأخيران ثورة غير مسبوقة في طبيعة المعاملات التجارية، حيث انتقلنا من الأسواق التقليدية المادية إلى فضاءات رقمية لا تعرف الحدود الجغرافية أو الزمنية. ومع هذا التحول الجذري، برزت تحديات قانونية معقدة تتعلق بصحة العقود المبرمة إلكترونياً، ومسؤولية الوسطاء الرقميين، وحماية البيانات الشخصية، وآليات الدفع الإلكتروني الآمن. ورغم السعي الحثيث لكل من مصر والجزائر لتحديث تشريعاتهما لمواكبة هذا العصر الرقمي، إلا أن التطبيق العملي لا يزال يواجه إشكاليات دقيقة تتعلق بتفسير النصوص القديمة في ضوء الوقائع الجديدة، وبالفجوة بين السرعة التكنولوجية وبطء الإجراءات القضائية.

يأتي هذا الكتاب لسد فجوة معرفية حرجة في المكتبة القانونية العربية، حيث تفتقر الدراسات المقارنة المتعمقة التي تربط بين الجانب التقني الدقيق والجانب القانوني المجرد في مجال التجارة الإلكترونية. فمعظم الكتب إما تقنية بحتة تخلو من التحليل القانوني، أو قانونية تقليدية تتعامل مع الإنترنت كأداة ثانوية دون إدراك لطبيعته المستقلة. إن الفروق

الدقيقة في تنظيم التوقيع الإلكتروني، وحجية السجلات الرقمية، ومسؤولية منصات التداول بين القاهرة والجزائر، قد تكون الفاصل في مصير نزاعات بملايين الدولارات.

في هذا العمل المتقدم، قمنا بتشريح النظام القانوني للعقود الإلكترونية والتجارة الرقمية عبر عشرة فصول ذات عمق تحليلي استثنائي، نقارن فيها بين نصوص القانون المدني، قانون التجارة، وقوانين التجارة الإلكترونية المحدثة في مصر والجزائر، مستفيدين من توجيهات الاتحاد الأوروبي ونماذج الأونسيترال. هدفنا هو تقديم مرجع استراتيجي للمشرع والقاضي والمحامي ورجل الأعمال، يساهم في بناء بيئة رقمية آمنة تعزز الثقة في التعاملات الإلكترونية وتدعم التحول نحو الاقتصاد المعرفي.

الفهرس

الفصل الأول الفلسفة القانونية للتعاقد الإلكتروني

وطبيعة الإرادة في الفضاء السيبراني

الفصل الثاني تكوين العقد الإلكتروني: الإيجاب والقبول
في البيئة الرقمية

الفصل الثالث التوقيع الإلكتروني وأنظمة المصادقة:
الحجية القانونية والتقنية

الفصل الرابع مسؤولية مقدمي خدمات الإنترنت
والمنصات الرقمية (Intermediaries)

الفصل الخامس حماية المستهلك في المعاملات
الإلكترونية: الحق في التراجع والضمانات

الفصل السادس العقود الذكية Smart Contracts
وتقنية البلوك تشين: التحديات والاعتراف القانوني

الفصل السابع المدفوعات الإلكترونية والعملات
الرقمية: الإطار التنظيمي والمخاطر

الفصل الثامن الجرائم الإلكترونية المرتبطة بالتعاقد

التجاري والاحتيايل الرقمي

الفصل التاسع تسوية منازعات التجارة الإلكترونية:
الآليات البديلة والقضاء المختص

الفصل العاشر دراسة مقارنة معمقة للمستقبل
التشريعي وتحديات السيادة الرقمية

الخاتمة

المراجع والمصادر

الفصل الأول

الفلسفة القانونية للتعاقد الإلكتروني وطبيعة الإرادة
في الفضاء السيبراني

طبيعة الإرادة في العالم الرقمي

يناقش الفصل كيف تتشكل الإرادة في بيئة افتراضية يغيب فيها التلاقي المادي للأطراف. هل يكفي النقر على زر "أوافق" لتكوين إرادة كاملة؟ يحلل الفصل نظرية "الرضا الضمني" في البيئة الرقمية مقارنة بالنظرية الكلاسيكية للرضا في القانون المدني المصري والجزائري.

مبدأ الحياد التكنولوجي

يستعرض الفصل مبدأ "الحياد التكنولوجي" الذي تبنته التشريعات الحديثة، والذي يعني عدم تمييز القانون بين الوسيلة الورقية والوسيلة الإلكترونية ما دامت تؤدي الوظيفة المطلوبة. تتم مقارنة مدى تطبيق هذا المبدأ في القضاء المصري والجزائري عند الفصل في صحة عقود تم إبرامها عبر تطبيقات ذكية أو مواقع ويب.

الأمن القانوني والثقة الرقمية

يربط الفصل بين مفهوم الأمن القانوني كحجر زاوية

لنجاح الاقتصاد الرقمي، ودور التشريعات في بناء هذه الثقة. كيف يمكن للقانون أن يوازن بين مرونة التعاملات وسرعتها من جهة، وبين ضرورة التحقق من الهوية ومنع الغش من جهة أخرى؟

تطور مفهوم "المكان" و"الزمان" في التعاقد

يتعمق في الإشكالية القانونية لتحديد مكان وزمان انعقاد العقد الإلكتروني. هل هو مكان خوادم الموقع؟ أم مكان المستخدم؟ أم مقر الشركة؟ يقارن بين الحلول التشريعية في مصر (قانون التوقيع الإلكتروني) والجزائر (قانون المعاملات الإلكترونية) وتأثير ذلك على الاختصاص القضائي الدولي.

دور العرف الرقمي في تكوين الالتزام

يناقش الفصل مدى اعتبار الأعراف السائدة في المجتمعات الرقمية (مثل شروط الاستخدام الموحدة) مصدراً ملزماً للالتزام، حتى لو لم يقرأها المستخدم

تفصيلاً، وكيف يتعامل الفقهاء والقضاة في البلدين مع هذه الظاهرة.

الفصل الثاني

تكوين العقد الإلكتروني: الإيجاب والقبول في البيئة الرقمية

الإيجاب الإلكتروني وشكله

يستعرض الفصل الأشكال المختلفة للإيجاب الإلكتروني: مواقع الويب، البريد الإلكتروني، الرسائل الفورية، والنوافذ المنبثقة. ما هي الشروط اللازمة لاعتبار عرض على موقع إلكتروني "إيجاباً" ملزماً وليس مجرد "دعوة للتفاوض"؟ يقارن بين التفسيرات القضائية في مصر والجزائر.

القبول الإلكتروني وآليات التعبير عنه

يناقش طرق التعبير عن القبول: النقر (Click-wrap)،
التصفح (Browse-wrap)، والتوقيع الرقمي. يحلل
الفصل القوة الإلزامية لكل طريقة، ومدى حماية
المستخدم من الشروط المخفية، مع مقارنة دقيقة
للموقف التشريعي في البلدين.

لحظة تمام العقد ونفاذه

متى يصبح العقد الإلكتروني نافذاً؟ هل عند إرسال
القبول؟ أم عند وصوله؟ أم عند الاطلاع عليه؟
يستعرض الفصل نظريات "الوصول" و"الاطلاع" وتطبيقها
في قوانين التجارة الإلكترونية المصرية والجزائرية، وأثر
انقطاع الشبكة أو فشل الخادم على تمام العقد.

البطلان في العقود الإلكترونية

يتعمق في أسباب بطلان العقود الإلكترونية: عيوب
الرضا (الغلط، التدليس، الإكراه) في البيئة الافتراضية.

كيف يثبت التدليس عبر خوارزميات مخصصة؟ وكيف يُفهم الغلط في وصف سلعة رقمية؟ يقارن بين سهولة إثبات عيوب الرضا في البيئة الرقمية مقارنة بالتقليدية.

العقود المبرمة بواسطة الوكلاء الإلكترونيين (Bots)

يناقش الإشكالية الحديثة للعقود التي يبرمها برامج آلية (Bots) نيابة عن البشر. من يتحمل المسؤولية القانونية إذا أخطأ البوت في التعاقد؟ هل تعتبر تصرفات البوت منسوبة لصاحبه تلقائياً؟ يستعرض الفصل أحدث الاجتهادات الفقهية في البلدين.

الفصل الثالث

التوقيع الإلكتروني وأنظمة المصادقة: الحجية القانونية والتقنية

أنواع التوقيع الإلكتروني

يميز الفصل بدقة بين التوقيع الإلكتروني البسيط، المتقدم، والمؤمن (Qualifies). ما هي المتطلبات الفنية والقانونية لكل نوع؟ وكيف تختلف الحجية الإثباتية بينها أمام المحاكم المصرية والجزائرية؟

حجية التوقيع الإلكتروني مقارنة بالتوقيع الخطي

يناقش المبدأ الأساسي الذي يساوي بين التوقيع الإلكتروني المؤمن والتوقيع بخط اليد. ما هي الشروط الدقيقة لتحقيق هذه المساواة؟ يستعرض الفصل دور جهات الاعتماد (CA) في مصر والجزائر، واعتماد شهاداتها المتبادلة.

إثبات نسبة التوقيع وإنكاره

يتعمق في الإجراءات الإجرائية والتقنية لإثبات أن التوقيع الإلكتروني يعود للشخص المنسوب إليه،

وكيفية دحض ذلك في حالة السرقة أو الانتحال. دور الخبرة التقنية في هذا المجال محوري، ويقارن الفصل بين كفاءة الخبرات المتاحة في البلدين.

الطوابع الزمنية وختم الوقت

يستعرض أهمية الطوابع الزمنية المعتمدة في إثبات تاريخ إنشاء المستند أو توقيعه، ومنع الإنكار اللاحق للتوقيت. كيف تنظم القوانين المصرية والجزائرية عمل مزودي خدمة الطوابع الزمنية؟

الأرشيف الإلكتروني وحفظ المستندات

يناقش الالتزامات القانونية لشركات التجارة الإلكترونية والأفراد في حفظ نسخ إلكترونية من العقود والمراسلات لفترات محددة، والحجية القانونية لهذه الأرشيفات في حال فقدان الأصل أو تلفه.

الفصل الرابع

مسؤولية مقدمي خدمات الإنترنت والمنصات الرقمية (Intermediaries)

تصنيف مقدمي الخدمات

يُميز الفصل بين أنواع مقدمي الخدمات: مزودو الوصول (ISP)، مستضيفو المواقع (Hosting Providers)، ومنصات السوق الإلكتروني (Marketplaces). هل تختلف مسؤولية كل فئة؟ يقارن بين التصنيف المعتمد في التشريع المصري والجزائري.

نظام الإعفاء من المسؤولية (Safe Harbor)

يستعرض الفصل نظرية "الميناء الآمن" التي تعفي مقدم الخدمة من المسؤولية عن محتوى الطرف الثالث ما لم يكن عالماً به ولم يتحرك لإزالته فور العلم. كيف تطبق المحاكم في مصر والجزائر شرط

"العلم الفعلي"؟

واجب المراقبة العامة vs واجب الاستجابة للإخطار

يناقش الجدل القانوني حول ما إذا كان على المنصات الرقمية واجب مراقبة المحتوى المنشور بشكل استباقي، أم يقتصر دورها على الاستجابة لشكاوى المستخدمين. يقارن بين الاتجاه الأوروبي المؤثر والتطبيق المحلي في البلدين.

مسؤولية منصات البيع عن عيوب السلع المباعة

في حال بيع سلعة معيبة عبر منصة إلكترونية (مثل أمازون أو نوميس)، من يتحمل المسؤولية: البائع الأصلي أم المنصة؟ يحلل الفصل الاجتهادات الحديثة التي بدأت تفرض مسؤولية تضامنية أو رقابية أشد على المنصات الكبرى في بعض الدول، ومدى انعكاس ذلك على الفقه في مصر والجزائر.

إجراءات إزالة المحتوى غير المشروع

يستعرض الإجراءات القانونية والفنية لإزالة المحتوى المخالف (سلع مقلدة، إعلانات مضللة) من المنصات، والآجال الزمنية الملزمة للاستجابة، والعقوبات المترتبة على التأخير في كلا البلدين.

الفصل الخامس

حماية المستهلك في المعاملات الإلكترونية: الحق في التراجع والضمانات

خصوصية المستهلك الرقمي

يناقش الفصل الوضع الهش للمستهلك في البيئة الرقمية تجار محترفين يمتلكون بيانات ضخمة وخوارزميات ذكية. لماذا يحتاج المستهلك الرقمي لحماية خاصة تتجاوز القواعد العامة؟

حق التراجع أو العدول عن العقد

يستعرض بالتفصيل "حق التراجع" الذي يمنحه القانون للمستهلك لفترة زمنية (مثلاً 14 يوماً) لاسترداد أمواله دون بيان سبب. ما هي الاستثناءات الواردة على هذا الحق (مثل البرمجيات المفتوحة، المحتوى الرقمي المحمل)؟ يقارن بين النصوص المصرية والجزائرية ومدى فعالية التطبيق.

واجب الإعلام الشفاف قبل التعاقد

يناقش الالتزامات المفروضة على التاجر الإلكتروني بتقديم معلومات واضحة وكاملة عن السلعة، السعر النهائي شامل الضرائب والشحن، وهويته قبل إتمام الشراء. ما هي جزاءات الإخلال بهذا الواجب؟

الحماية من الممارسات التجارية المضللة والإعلانية

المستهدفة

يتعمق في مكافحة الإعلانات المضللة، والمراجعات المزيفة (Fake Reviews)، والاستهداف الإعلاني المفرط الذي يستغل بيانات المستهلك. كيف تنظم القوانين المصرية والجزائرية الإعلان الرقمي؟

آليات تسوية شكاوى المستهلكين إلكترونياً

يستعرض المنصات الحكومية وغير الحكومية المخصصة لتلقي وفصل شكاوى المستهلكين في المعاملات الإلكترونية في مصر والجزائر، ومدى سرعة وفعالية هذه الآليات مقارنة بالقضاء التقليدي.

الفصل السادس

العقود الذكية Smart Contracts وتقنية البلوك تشين:
التحديات والاعتراف القانوني

ماهية العقود الذكية وطبيعتها القانونية

يعرف الفصل العقود الذكية كأكواد برمجية تنفذ ذاتياً عند تحقق شروط محددة على شبكة بلوك تشين. هل تعتبر "عقوداً" بالمعنى القانوني التقليدي؟ أم مجرد أدوات تنفيذ؟ يناقش الفصل هذا الجدل النظري في الفقه المصري والجزائري.

الإشكاليات القانونية في التنفيذ الذاتي

يناقش مشكلة "الكود هو القانون" Code is Law مقابل سيادة القانون الوطني. ماذا يحدث إذا احتوى الكود على خطأ برمجي أدى لضرر؟ أو إذا كان التنفيذ الذاتي يخالف النظام العام؟ هل يمكن للقاضي إيقاف تنفيذ عقد ذكي؟

حجية سجلات البلوك تشين كدليل إثبات

يستعرض القوة الإثباتية لسجلات البلوك تشين غير القابلة للتعديل. هل تعتبر حجة قاطعة أم قابلة للنقض؟ كيف تتعامل المحاكم مع صعوبة تحديد هوية الأطراف في الشبكات اللامركزية؟

التنظيم القانوني للعملات المشفرة في العقود

يناقش وضع العملات الرقمية (مثل البيتكوين) كوسيلة للدفع في العقود الذكية. هل يعترف بها القانون المصري والجزائري كعملة أو سلعة؟ ما هو مصير العقد إذا تم الدفع بعملة محظورة؟ يقارن بين الموقف الحذر في مصر والموقف المتغير في الجزائر.

مستقبل الاعتراف التشريعي

يطرح الفصل رؤى مستقبلية لكيفية تعديل التشريعات المصرية والجزائرية لاستيعاب العقود الذكية، ربما من خلال إنشاء "مناطق تجريبية تنظيمية" Sandboxes كما حدث في دول أخرى.

الفصل السابع

المدفوعات الإلكترونية والعملات الرقمية: الإطار التنظيمي والمخاطر

أنظمة الدفع الإلكتروني

يستعرض الفصل الأنظمة المختلفة: البطاقات البنكية، المحافظ الإلكترونية، والدفع عبر الهاتف المحمول. ما هو الإطار القانوني المنظم لعمل مقدمي هذه الخدمات في مصر والجزائر؟

مسؤولية البنوك ومقدمي الخدمة في حالات الاحتيال

من يتحمل الخسارة في حالة سرقة بيانات البطاقة أو إجراء عمليات غير مصرح بها؟ البنك أم العميل؟ يحلل الفصل قواعد توزيع عبء الإثبات والمسؤولية في

التشريعيين، ومعايير "الإهمال الجسيم" من قبل العميل.

تنظيم العملات الرقمية المركزية للبنوك (CBDC)

يناقش المشاريع الناشئة لإصدار عملات رقمية رسمية من قبل البنوك المركزية في مصر والجزائر، والآثار القانونية المترتبة على ذلك في المعاملات التجارية.

مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في المدفوعات الرقمية

يتعمق في الالتزامات المفروضة على مؤسسات الدفع الإلكتروني للتحقق من هوية العملاء (KYC) والإبلاغ عن العمليات المشبوهة، وفقاً لقوانين مكافحة غسل الأموال في البلدين والاتفاقيات الدولية.

حماية بيانات الدفع والخصوصية المالية

يناقش المعايير الأمنية المطلوبة لحماية بيانات البطاقات والمعلومات المالية للمستخدمين، والعقوبات المترتبة على اختراق قواعد البيانات المالية.

الفصل الثامن

الجرائم الإلكترونية المرتبطة بالتعاقد التجاري والاحتيال الرقمي

أنماط الاحتيال الإلكتروني

يصنف الفصل أشكال الاحتيال الشائعة: التصيد (Phishing)، انتحال الهوية، مواقع الوهم، واحتيال بطاقات الائتمان. كيف تطور الأساليب الإجرامية مع تطور التقنية؟

التجريم والعقوبات في التشريعين المصري والجزائري

يستعرض النصوص الجنائية الخاصة بالجرائم الإلكترونية في قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات في مصر وقانون الجرائم الإلكترونية في الجزائر. مقارنة شدة العقوبات ونطاق التجريم.

الاختصاص القضائي في الجرائم العابرة للحدود

يناقش الإشكالية الكبرى في تحديد المحكمة المختصة عندما يكون الجاني في دولة، والضحية في أخرى، والخادم في ثالثة. كيف تتعاون أجهزة التحقيق في مصر والجزائر مع الإنترنت والجهات الأجنبية؟

دور الأدلة الرقمية في الإثبات الجنائي

يتعمق في معايير قبول الأدلة الرقمية (سجلات الخوادم، عناوين IP، رسائل البريد) في الإثبات الجنائي، وضمانات سلامتها من التلاعب منذ ضبطها حتى عرضها في المحكمة.

مسؤولية الأشخاص الاعتباريين (الشركات)

يناقش مدى مسؤولية الشركات عن الجرائم الإلكترونية التي ترتكب لصالحها أو بسبب تقصيرها في تأمين أنظمتها، والعقوبات المقررة لذلك في البلدين.

الفصل التاسع

تسوية منازعات التجارة الإلكترونية: الآليات البديلة والقضاء المختص

صعوبات التقاضي التقليدي في المنازعات الصغيرة

يناقش لماذا يعتبر اللجوء للمحاكم التقليدية غير عملي في منازعات التجارة الإلكترونية ذات القيمة المحدودة (تكلفة عالية، وقت طويل، إشكاليات اختصاص دولي).

تسوية المنازعات عبر الإنترنت ODR

يستعرض مفهوم وأنظمة تسوية المنازعات عبر الإنترنت (Online Dispute Resolution) كبديل سريع ومنخفض التكلفة. ما هو الوضع الحالي لمنصات ODR في مصر والجزائر؟ وهل هناك اعتراف قانوني بنتائجها؟

شرط التحكيم في عقود الاستهلاك الإلكترونية

يناقش الجدل حول صحة شروط التحكيم المدرجة في عقود الإذعان الإلكترونية التي يفرضها التجار على المستهلكين. هل تعتبر مخالفة للنظام العام لحماية المستهلك في مصر والجزائر؟

الاختصاص القضائي الدولي في عقود B2C

من يختص بالفصل في نزاع بين مستهلك جزائري وتاجر مصري؟ يقارن الفصل بين القواعد التي تمنح

الاختصاص لمحاكم محل إقامة المستهلك (حماية للطرف الضعيف) وتلك التي تحيل لمحاكم مقر التاجر.

تنفيذ الأحكام الصادرة في منازعات رقمية

كيف يتم تنفيذ حكم صادر من محكمة مصرية لصالح مستهلك ضد تاجر إلكتروني أجنبي لا يملك أصولاً في مصر؟ يستعرض الفصل عقبات التنفيذ والحلول الممكنة.

الفصل العاشر

دراسة مقارنة معمقة للمستقبل التشريعي وتحديات السيادة الرقمية

تحليل الفجوة التشريعية

يقدم الفصل تقييماً نقدياً للفجوات الموجودة في

التشريعات الحالية في مصر والجزائر مقارنة بالتطورات
التكنولوجية السريعة (الذكاء الاصطناعي، إنترنت
الأشياء). أين تقصر النصوص الحالية؟

التناغم مع المعايير الدولية

يناقش مدى توافق التشريعات المصرية والجزائرية مع
الاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية بودابست للجرائم
الإلكترونية، ونموذج الأونسيترال للتجارة الإلكترونية،
وتوجيهات الاتحاد الأوروبي.

السيادة الرقمية وحماية البيانات الوطنية

يتعمق في مفهوم "السيادة الرقمية" ومحاولات الدول
فرض تخزين البيانات محلياً (Data Localization). ما
هو موقف مصر والجزائر من نقل البيانات عبر الحدود؟
وكيف يؤثر ذلك على حركة التجارة الإلكترونية؟

ضرورة التحديث المستمر والتعاون الإقليمي

يؤكد الفصل على الحاجة لإنشاء آليات تشريعية مرنة قابلة للتحديث السريع، وتعزيز التعاون القضائي والشرطي بين مصر والجزائر ودول المنطقة لمواجهة الجرائم الإلكترونية العابرة للحدود.

رؤية مستقبلية للاقتصاد الرقمي الموحد

يطرح الفصل رؤية طموحة لإنشاء سوق رقمي عربي مشترك، يتضمن توحيد قواعد التعاقد الإلكتروني، وحماية المستهلك، وتسوية المنازعات، مما يفتح آفاقاً اقتصادية هائلة للمنطقة.

الخاتمة

نحو نظام قانوني رقمي متكامل وآمن

ختاماً، يمثل التنظيم القانوني للعقود الإلكترونية والتجارة الرقمية تحدياً ديناميكياً يتطلب توازناً دقيقاً بين تشجيع الابتكار التكنولوجي وضمان الحقوق والحريات. ومن خلال هذه الدراسة المعمقة، يتضح أن مصر والجزائر قد قطعتا شوطاً كبيراً في بناء البنية التشريعية الرقمية، لكن الطريق لا يزال طويلاً لمواكبة السرعة الهائلة للتطور التقني.

إن نجاح التحول الرقمي لا يعتمد فقط على وجود القوانين، بل على كفاءة القضاء في فهم التقنية، ووعي المجتمع بحقوقه الرقمية، وتعاون الأجهزة الأمنية والقضائية عبر الحدود. نأمل أن يكون هذا الكتاب حافزاً للمشرعين والقضاة والباحثين في البلدين لمزيد من التطوير والتنسيق، لبناء فضاء رقمي عربي آمن، عادل، ومزدهر، يكون نموذجاً يحتذى به في العالم النامي.

المراجع والمصادر

أولا التشريعات المصرية

قانون التوقيع الإلكتروني وتنظيم التجارة الإلكترونية
المصري رقم 15 لسنة 2004

قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات المصري رقم
175 لسنة 2018

قانون حماية المستهلك المصري رقم 181 لسنة 2018

قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي المصري رقم
194 لسنة 2020 (باب المدفوعات الإلكترونية)

القانون المدني المصري رقم 131 لسنة 1948 (الأجزاء
المتعلقة بالعقود)

مشروع قانون حماية البيانات الشخصية المصري (قيد
الإصدار/المناقشة)

ثانيا التشريعات الجزائرية

القانون رقم 05-18 المتعلق بالتجارة الإلكترونية في الجزائر

القانون رقم 04-09 المتعلق بالوقاية من الجرائم المتعلقة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها

القانون رقم 09-16 المتعلق بحماية المستهلك

قانون النقد والقرض الجزائري (الأجزاء المتعلقة بأنظمة الدفع)

القانون المدني الجزائري الأمر رقم 58-75

القانون العضوي المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في معالجة البيانات ذات الطابع الشخصي

ثالثا الاتفاقيات الدولية والنماذج الموحدة

قانون الأونسيترال النموذجي للتجارة الإلكترونية 1996

قانون الأونسيترال النموذجي للتوقيعات الإلكترونية
2001

اتفاقية مجلس أوروبا بشأن الجريمة الإلكترونية
(اتفاقية بودابست)

لائحة حماية البيانات العامة للاتحاد الأوروبي (GDPR) -
كمرجع مقارنة

قواعد اليونيدروا للعقود التجارية الدولية

دوريات قانونية متخصصة في تكنولوجيا المعلومات
والقانون الصادرة في البلدين

أبحاث مؤتمرات التحول الرقمي والاقتصاد الجديد

تقارير صادرة عن الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU)
والبنك الدولي حول الاقتصاد الرقمي في شمال أفريقيا

تم بحمد الله وتوفيقه

د. محمد كمال عرفه الرخاوي

حقوق الملكيه محفوظه للمؤلف